المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

مظاهر من شذوذ المشتقات في معجم لسان العرب (دراسة صرفية تحليلية)

د. سونيا محمد موسى الطويسي
وزارة التربية والتعليم، الأردن

الملخص

يعدّ الشذوذ الصرفي من المسائل التي تحتاج إلى الدراسة والتفسير، لما فيه من وجهات نظر مختلفة في تفسيره، وثمة اختلاف بين علماء اللغة في تسويغ هذه المسائل وتعليلها، وقد تناول هذا البحث ما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور من أمثلة فيما شذّ من المشتقات في كل من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم المكان والزمان، واسم الآلة، من خلال مبحثين تناولا منهج ابن منظور في لسان العرب والمسائل الصرفية، ومظاهر من الشذوذ في المشتقات، وتوصل البحث إلى تحليل مسوغات الشذوذ في هذه المسائل من خلال تحقيق أمن اللبس، والتوهم، والمسوغ اللهجي، والحمل على النظير والحمل على المعنى، والانسجام الصوتي والتخفيف.

الكلمات الدالة: شذوذ المشتقات، معجم لسان العرب، ابن منظور.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

Aspects of Anomalous Derivatives in the Lisan Al-Arab Dictionary (An analytical morphological study)

Dr. Sonia Mohammad Musa Al-Twaissi
Ministry of Education, Jordan

ABSTRACT

Morphological anomalies are among the issues that need to be studied and interpreted، as they have different points of view in their interpretation، and there is a difference between linguists in justifying and explaining these issues. This research has dealt with what was mentioned in the dictionary of Lisan al-Arab by Ibn Manzur of examples of anomalous derivatives in each of the active participle، the passive participle، the adjective، the name of place and time، and the name of the instrument، through two topics that dealt with Ibn Manzur's method in Lisan al-Arab and morphological issues، and aspects of anomaly in derivatives. The research reached an analysis of the justifications for anomaly in these issues by achieving security from ambiguity، illusion، dialectal justification، bearing on the counterpart and bearing on the meaning، phonetic harmony and alleviation.

Keywords: Anomalies of derivatives، Lisan Al-Arab Dictionary، Ibn Manzur.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

المقدمة:

يعدّ الشذوذ الصرفي من المسائل التي تحتاج إلى الدراسة والتفسير، لما فيه من وجهات نظر مختلفة في تفسيره، وثمة اختلاف بين علماء اللغة في تسويغ هذه المسائل وتعليلها، وعليه، يسعى هذا البحث إلى رصد ما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور من أمثلة فيما شذّ من المشتقات في كل من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم المكان والزمان، واسم الآلة.

حظيت ظاهرة الشذوذ بدراسات منها: تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ لمحمد بهجة الأثري [1]، وما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري لمحمد عبدو فلفل[2]، والنادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف لنهاد فليح حسن[3]، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي لحسين الرفايعة[4]، والأفعال العربية الشاذة لسليمان فياض[5]، وشواذ النسب في العربية الظواهر والعلل لمحمد خالد أحمد كميل[6]، والمشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية لسيف الدين الفقراء[7].

منهج البحث:

يتمثل المنهج الذي قام عليه البحث في المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الأبنية الشاذة من الأسماء في لسان العرب، والوقوف على القاعدة والاستعمال للكشف عن الجانب التداولي في تفسير شيوع هذه الشواذ، وأن المعنى هو الذي شغل ذهن متتبع اللغة بعيداً عن أبنية اللغويين والنحاة ومعاييرهم.

خطة البحث:

يتألف البحث من مبحثين هما:

المبحث الأول: منهج ابن منظور في لسان العرب والمسائل الصرفية.

المبحث الثاني: مظاهر من الشذوذ في المشتقات.

المبحث الأول: منهج ابن منظور في لسان العرب والمسائل الصرفية

عند قراءة مقدمة معجم لسان العرب التي كتبها ابن منظور، تتضح منهجيته في لسانه، وأول ما يطالعنا في هذه المقدمة المسعى الذي يرنو إليه ابن منظور في تأليفه المعجم، والذي يتبلور في الاستقصاء والترتيب، ويشير صاحب اللسان إلى أنه اهتدى إلى عملية الاستقصاء التي تتمثل في جمع المعلومات، عن طريق معجم تهذيب اللغة للأزهري (370هـ) والمحكم لابن سيده (458هـ)، أما الهدف الثاني المرجو، فقد كان طريقة (الصحاح) للجوهري (400هـ). فقد وجد فيه ما لم يجده في كل من المحكم، وتهذيب اللغة من حيث الترتيب والتنظيم، إلاَّ أنَّ الصحاح كَثُر التصحيف والتحريف فيه، وقد صرَّح أيضاً بأخذه من حواشي ابن بري على الصحاح (571هـ)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات بن الأثير (606هـ).

([1])الاثري، محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد49، العدد3-4، دمشق، 1974م.

([2])فلفل، محمد عبدو، لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 1993م.

([3])حسن، نهاد فليح، النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2005م.

([4])الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.

([5])فياض، سليمان، الأفعال العربية الشاذة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.

([6])كميل، محمد خالد احمد، شواذ النسب في العربية الظواهر والعلل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م.

([7])الفقراء، سيف الدين، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية- دراسة صرفية دلالية إحصائية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

ووصف ابن منظور هذه الكتب بقوله: "لم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي، رحمهما الله، غير أن كُلاً منهما مطلب عَسِر المهلك، ومنهل وعر المسلك"[8]، ويقول أيضاً: "وكأن واضعه شرع للناس مورداً عذباً وجلاهم عنه، وارتاد لهم مربعاً ومنعهم منه، قد أخّر وقدّم، وقصد أن يُعرف فأعجم، فرّق الذهن بين الثنائي والمضاعف والمقلوب، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعي والخماسي فضاع المطلوب، فأهمل الناس أمرهما، وانصرفوا عنهما، وكادت البلاد لعدم الإقبال عليهما أن تخلو منهما. وليس لذلك سبب إلا سوء الترتيب، وتخليط التفصيل والتبويب"[9].

أما عن الصحاح، فيقول ابن منظور: إنّ الجوهريّ "قد أحسن ترتيب مختصره، وشهّره بسهولة وضعه، شهرة أبي دُلف بين البادية ومحتضره، فخفّ على الناس أمره فتناولوه...غير أنه في جوّ اللغة كالذرّة، وفي بحرها كالقطرة...وهو مع ذلك قد صُحّف وحرّف"[10].

وبعد المقدمة وضع ابن منظور للمعجم بابين، تحدث في الأول منها عن تفسير الحروف المقطعة، التي وردت في أوائل بعض سور القرآن الكريم، وهذه المعاني نقلها من معجم تهذيب اللغة، أمّا الباب الثاني، فتناول فيه ألقاب الحروف، ومجموعة من أقوال علماء اللغة والنحو، وتحدث في نهاية الفصل الثاني عن الدلالات والاستخدامات السحرية للحروف، وقد اعتمد بنقلها على أبي الحسن الحرالي، والبوني والبعلبكي وغيرهم[11].

ويذكر حسين نصار أن "معجم لسان العرب سار على طريق ابن سيده في ترتيبه للمحكم؛ فاللسان ينتظم إلى حد ما حين ينتظم المحكم ويضطرب حين يضطرب. وقد حافظ ابن منظور على جميع الصيغ والمعاني الموجودة في معجم الصحاح، ولم يحذف منها إلا بعض الأمثلة"[12].

وعندما شرع ابن منظور في عرض المسائل اللغوية والصرفية والنحوية والدلالية في معجمه بدأ بعرض المعنى اللغوي لكل مادة لغوية، ثم دَرَس دلالاتها، وبعدها وَضّح عملها النحوي أو الصرفي، وكأن ابن منظور يعبّر عن تكاملية اللغة، وأن اللغة كلٌ متكاملٌ لا يمكن فصل مكوناتها[13].

أما تهذيب اللغة، فقد ذكر ابن منظور كل الصيغ والمعاني الواردة فيه، وعمل على حذف أسماء الرواة واللغويين، وقد أجرى الكثير من التغييرات في التهذيب من حذف واختصارات لكن دون تغيير في المعنى[14].

فيما سبق يتضح لنا أن معجم لسان العرب قد جمع مادة أشهر خمسة معاجم عربية ولم يغادر منها شيئاً، وكانت وظيفة معجم لسان العرب تنظيم المادة اللغوية وترتيبها ومنهجتها وتحليلها نحواً وصرفاً.

ويضيف نصار أن معجم لسان العرب أخذ الصيغ والمعاني من معجم العين والجَمهرة، وإن كان أخذه بشكل غير مباشر[15]. إلاّ أنه يعيب على اللسان التكرار والإسهاب والإطناب والفوضى داخل مواده، وإهمال ابن منظور لمعاجم عربية كبيرة مثل مقاييس اللغة والمحيط... الخ[16].

وتذكر بعض الدراسات التي قامت على (لسان العرب) بعض الملاحظات التي أخذت عليه إضافة إلى ما سبق ذكره من مثل:

1- كثرة الحشو والاستطراد.
2- الفوضى في عرض المشتقات والمواد.
3- الإكثار من ذكر الروايات.
4- وجود بعض التحريفات في النصوص.
5- الإبهام وعدم الوضوح[17].

---

[8] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، مقدمة اللسان، دار صادر، بيروت، 2009م، ج1، 16.
(9) ابن منظور، مقدمة اللسان، ج17/1.
(10)ابن منظور، مقدمة اللسان، جـ18/1.
[11]ابن منظور، لسان العرب، ج118/1.
[12] نصار، حسين، المعجم العربي، نشأته وتطوره، ط2. مكتبة مصر، القاهرة، 1968م، 2: 52.
[13]سمارة، رائف، منهج ابن منظور في لسان العرب، جامعة دمشق، ط1، 1996م، ص7.
[14]نصار، حسين، المعجم العربي، نشأته وتطوره، 2: 528.
[15]نصار، حسين، المعجم العربي، نشأته وتطوره، 530:2.
[16]نصار، حسين، المعجم العربي، نشأته وتطوره، 535:2.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

نهج ابن منظور في لسان العرب نفس النهج الذي نهجه الجوهري في الصحاح، وذلك أنه ينظر إلى الحرف الأخير من الكلمة المجردة، ويطلق عليه باباً، والحرف الأول من الكلمة المجردة ويسميه فصلاً، إلا أن الجوهري أطلق مصطلح "الحرف" على الحرف الأخير من الكلمة المجردة، واشتركا في مصطلح الفصل للحرف الأول من الكلمة المجردة [18].

أما المنهج المتبع في إيراد المسائل الصرفية في معجم اللسان، فقد عمد ابن منظور وضع المادة في أبسط صورها، مبتدئاً بالفعل ومنه إلى باقي التصريفات، فهو يجمع تصريفات الكلمة واشتقاقاتها. وقد عمد إلى العمل على جمع الصيغ الصرفية، سواء أكانت أفعالاً مجردة أم مزيدة، أم مصادر، أم جموعاً أم نسباً أم مشتقات أم تصغيراً، وعالج من خلال هذه القضايا ما تعرضت لها هذه الصيغ من إعلال وإبدال وإدغام، إذ يعمل ابن منظور في البداية على استقصاء جميع الصيغ ومعانيها، ويبدأ بذكر الصيغ القياسية ويناقشها، ويردّ الأقوال إلى أصحابها وما ورد عليها من شواهد، ثم يورد الصيغ غير القياسية، إما بقوله شاذ أو نادر أو خارج عن القياس، أو ليس بقياس، ويعمل على توضيح سبب الشذوذ في بعض الأحيان[19].

توسع ابن منظور في دراسته للمسائل الصرفية ضمن شروح مواد اللغة العربية؛ وذلك بطريقتين: إحداهما إجرائية، وثانيهما إجرائية معللة بقاعدة. وقد نقلها حرفياً من دون أن يتدخل في أي مادة أو فيما يرتبط بها إلا نادراً [20].

ويعرض ابن منظور المادة المراد شرحها دون وجود منهج مضبوط، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف المصادر التي جُمعت منها المادة، فنلاحظ أن ابن منظور يتناول الفعل مضبوطاً بالشكل مبدوءاً به أو قد يبدأ بالمصدر ثم الفعل ومصادره الأخرى، إلا أسماء الله تعالى فإنها مقدمة عنده، وتراه مرة أخرى يبدأ بالمشتق ثم المصدر فالفعل، أو بالمشتق ثم الفعل، وقد يبدأ بتوظيف مادة الشرح في جملة مباشرة بالفعل ومصدره[21]. لقد ظهر المصدر بارزاً بعد الفعل، وإذا تعددت المصادر للفعل الواحد يذكرها، ثم يذكر المصادر القياسية والنادرة والشاذة[22].

ويدرس حلمي خليل كيفية الاشتقاقات في الأفعال والأسماء في معجم لسان العرب، ويبدأ ذلك بتوضيح مشتقات الأسماء والصفات وصيغ الجمع المختلفة والنسب ويأخذ مادة " عَجَمَ " كمثال يوضح به منهجية وآلية ابن منظور في ذكر هذه الاشتقاقات[23].

وبهذا يتضح مما سبق أن معجم لسان العرب اعتمد في اسلوب عرض المسائل الصرفية على جرد الكلمات من الزوائد، وارجعها إلى أصولها، وذكر القاعدة الصرفية للمسائلة، ولكن لم يكن لهذا العرض منهجاً واضحاً مضبوطا ; فقد اختلفت طريقة الترتيب في عرض المسائل ،واختلفت طريقة التعليل.

المبحث الثاني: مظاهر من الشذوذ في المشتقات

المطلب الأول: اسم الفاعل من الثلاثي

هو اسم مشتق من الفعل يدل على معنى متجدد، غير دائم، كما يدل على من قام بهذا المعنى وهو من الثلاثي على وزن فاعل[24]، وفي لسان العرب جاء من أسماء الفاعل ماهو مخالف لهذا القياس، ومنها: **اسم الفاعل من فَعُل: (شَاعِر، عَاقِر، فَارِه):**

---

[17] معتوق، أحمد محمود، المعاجم اللغوية العربية، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م، ص434

[18] خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2003، ص263.

[19] سمارة، رائف، منهج ابن منظور في لسان العرب، ص109.

[20] العسال، خضر، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور، مجلة حوليات التراث بمستغانم، ص 8

[21] العسال، خضر، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور ،8

[22] العسال، خضر، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور،8

[23] خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص267

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

1 – **شَاعِر:** جاء في لسان العرب في مادة (شعر): "... شَعُر: أَجاد الشِّعْرَ، ورجل شَاعر، والجمع شُعْراء، قال سيبويه: شبهوا فاعِلاً بِفَعِيل كما شبهوه بفَعُول، كما قالوا صَبُور وصُبُرٌ، واستغنوا بفاعل عن فَعِيلٍ، وهو في أَنفسهم وعلى بال من تصوّرهم لما كان واقعاً موقعه، وكُسِّرَ تكسيره ليكون أَمارة ودليلاً على إرادته وأَنه مغن عنه وبدل منه"[25].

2 – **عَاقِر:** في مادة "عقر": "قال ابن جني: ومما عدُّوه شاذاً ما ذكروه من فَعُل فهو فَاعِل نحو، عَقُرت المرأة فهي عَاقِر، وشَعُر فهو شَاعِر، وحَمُض فهو حَامِض، وطهُر فهو طَاهِر، قال: وأكثر ذلك وعامّته إنما هو لُغات تداخلَت فَتَركَّبَت، قال: هكذا ينبغي أن تعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب. وقال مرّة: ليس عاقر من عَقُرت بمنزلة حامض من حَمُض، ولا خَاثِر من خَثُر ولا طَاهِر من طَهُر، لأن كل واحد من هذه اسم الفاعل، وهو جارٍ على فَعَل، فاستغنى به عما يَجْرِي على فَعُل، وهو فَعِيل، ولكنه اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة حائض وطالق"[26]. ونلاحظ من خلال كلام ابن جنى الذي نقله ابن منظور أن ما جاء من اسم فاعل من فَعُل على زنة فاعل يحمل دلالة أخرى وهي دلالة النسب، وهذا مانقله معجم تاج العروس في مادة "عقر"[27].

3 – **فَارِه:** في مادة "فره": "فَرُه الشيء بالضم، يَفْرُه فَرَاهةً وفَراهِية وهو فَارِهٌ... وعبداً فارهاً الجوهري: فَارِه نادر مثل حامض، وقياسه فَرِيْه وحَمِيض، مثل صَغُر فهو صَغِير، ومَلُح فهو مَلِيح"[28].

وبعد عرض هذه المواد اللغوية التي جاءت في لسان العرب، التي يتمثل شذوذ اسم الفاعل فيها ببناء اسم الفاعل من فَعُل على فاعل، والقياس في ذلك أن يبنى على فَعِيل، وهذا مانقله ابن منظور عن سيبويه حيث عبر عنه: بأنهم استغنوا بفَاعِل عن فَعِيل.

وقال المبرد: "وذلك أنّ فَعِيلاً إنما هو اسم فَاعِل من الفعل الذي لايتعدى. فما خَرَج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به. والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ما كان على فَعُل نحو: كَرُم فهو كَرِيم، وشَرُف فهو شَرِيف، وظَرُف فهو ظريف، فما خرج إليه من باب عَلِم وشَهِد ورَحِمَ فهو ملحق به. فإن قلت رَاحم وعَالم وشَاهد، فهذا اسم فاعل يراد به الفعل"[29].

أما ابن خالويه فكانت له إشارة إلى اختلاط اللغات بين (فَعُل) و(فعَل)، حيث قال:"لم يأت فَعُل وهو فاعل إلاّ حرفان: فَرُه فهو فَارِه، وعَقُرتْ فهي عَاقِر، فأما حمُض فهو حَامِض، ومثُل فهو مَاثِل، فبخلاف؛ لأنه يقال حَمَض أيضاً، وطَهَر ومَثَل"[30].

ويُلحظ من ذلك أن ما جاء من (فَعُل) اسم الفاعل على فَاعِل، فهو على غير قياس، فالقياس له أن يبنى على فعيل، ولكن ما جاء على زنة فَاعِل فقد يكون جاء ليعطي دلالة أخرى كالنسب.

ويرى سيف الدين الفقراء أنّ أكثر باب (فَعُل) يأتي اسم الفاعل فيه على (فعيل) أو على (فِعِل)[31]، ومن ذلك على سبيل المثال: مَرُؤَ الرجل فهو مَرِيء[32]، وسَمُجَ فهو سَمِج أو سَميج[33]، وبَصُر فهو بَصير[34]، وجَلُد فهو جَلِد أو

---

[24]الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبط وشرح د. محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت،2001، 85، انظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، جـ212/3.

[25]ابن منظور، اللسان، شعر،410:4

[26]ابن منظور، اللسان، عقر،591:4

[27]انظر الزبيدي، تاج العروس247:7

[28]ابن منظور، اللسان، فره، 521:13

[29]المبرد، المقتضب، 117:3

[30]ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد، المكتبة الجامعية، 2004م، 120

(31)الفقراء، سيف الدين، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص22.

[32]ابن منظور، لسان العرب، مرأ، 154:1

[33]ابن منظور، لسان العرب، سمج، 300:2

[34]ابن منظور، لسان العرب، بصر، 64:3

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

جَلِيد[35]، وعَتُد الشيء فهو عتيد[36]، وغير ذلك من المواضع. ويرى أنّ ذلك يكاد يكثر في باب (فَعُل) من حيث الاستغناء بهذه الصيغ عن بناء فاعل[37].

ويبدو لي من خلال ما نقله ابن منظور عن ابن جني أن هذه الأبنية التي نعتت بالشذوذ، جاءت نتيجة التداخل بين (فَعَل) و(فَعُل)، وقد يكون هذا التداخل من باب التطوّر اللغوي، أو قد يكون ناتجاً عن الخلط أو التوهم.

المطلب الثاني: اسم الفاعل من غير الثلاثي

يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ماقبل الآخر[38]، ولكن ورد في لسان العرب ما عدّ شاذاً في اسم الفاعل من "أفعل" على "مُفْعَل"، بفتح العين خلافاً للقياس، ومن ذلك:

1 - (مُحْصَن):

جاء في مادة "حصن": "وفي الصحاح: المُحْصَنة التي أَحصنها زوجها، وهي المُحْصَنات، فالمعنى أنهن أُحْصِنّ بأَزْواجِهنَّ. وروى الأزهري عن ابن الأَعرابي أنه قال: كلام العرب كلُّه على أَفْعَل فهو مَفْعِل إلا ثلاثة أَحرف: أَحْصَن فهو مُحْصَن، وأَلْفَج فهو مُلْفَج، وأَسْهَب في كلامه فهو مُسْهَب، زاد ابن سيده: وأَسْهَم فهو مُسْهَم. وكل امرأَة عفيفة مُحْصَنة ومُحْصِنة، وكلُّ امرأة متزّوجة مُحْصَنة، بالفتح لا غير، وقال أَبو عبيد: فالقُرَّاء مختلفون: فمنهم من يكسر الصاد، ومنهم من يفتحها، فمن نَصب ذهب إلى ذوات الأزواج اللاتي قد أَحْصَنَهُنّ أَزواجُهن، ومن كسر ذهب إلى أَنّهنّ أَسْلمن فأَحصَنّ أَنفسهن فهنَّ مُحْصِنات. قال الفراء: والمُحْصَنات من النساء، بنصب الصاد، أكثر في كلام العرب"[39].

ومن خلال ما نقله ابن منظور من آراء علماء اللغة نلاحظ: (مُحْصَن) خرجت عن القياس، وتم الاستغناء بها عن القياس لتعطي دلالة أدق وهي أن كلّ امرأة متزوجة مُحْصَنة، لتخص المتزوجة دون غيرها، وهذا من أجل تحقيق أمن اللبس.

2- (مُسْهَب):

وفي مادة "سهب" نقل ابن منظور: "أَسْهَبَ الفَرسُ: اتّسع في الجري وسَبَق. و(المُسْهِب) و (المَسْهَب): الكثير الكلام، قال الجعْدِيّ: غَيْر عَيِيّ ولا مُسْهِب ويروى مُسْهَب، قال: وقد اختُلف في هذه الكلمة، فقال أبوزيد: المُسْهِب الكثير الكلام، وقال ابن الأعرابي: أَسْهَب الرجل أكثر الكلام، فهو مُسْهَب، بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها وهو نادر. قال ابن بري: قال أبو علي البغداديّ: رجل مُسْهَب بالفتح، إذا أَكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب، فهو مُسهِب بالكسر لا غير"[40].

ومن خلال رأي البغداديّ الذي نقله ابن منظور يتضح أن وجود الصيغة الشاذة جاءت لرفع اللبس بين الشخص الذي يتكلم بكثرة دون أخطاء فهو (مُسْهِب)، ومن تكلم بكثرة وعلى صواب فهو(مُسْهَب).

3 - (مُسْهَم):

وقال ابن منظور في مادة سهم: "أَسْهَم الرجل، فهو مُسْهَم، نادر، إذا كَثُر كلامه كأَسْهَب، فهو مُسْهَب، و الميم بدل من الباء"[41].

وقد حاول الأثري أن ينفي صفة الشذوذ عن هذه الألفاظ، وذلك من خلال قوله: إن العرب قد استعملوا هذه المادة لمعانٍ عديدة، وخصوا بكل معنى صيغةً على جارِي العادة، فقالوا: أَسْهب الرجل، إذا شَرِه وطمع حتى لا تنتهي نفسه عن شيء، والصفة من هذا مُسهِب. وقالوا أُسهِب، على مالم يسم فاعله، للذاهب العاقل من لدغ الحية أو العقرب، فهو "مُسهَب" بفتح الهاء[42].

---

[35] ابن منظور، لسان العرب، عتد ، 126:3

[36] ابن منظور، لسان العرب، عتد ، 279:3

[37] الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص23.

[38] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،85

[39] ابن منظور، اللسان، حصن،119:13

[40] ابن منظور، اللسان، سهب،461:1

[41] ابن منظور، اللسان، سهم،461:12

[42] الأثري، محمد بهجة، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، تحرير المشتقات من مزاعم المشتقات، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد الطبعة الأولى،1991 ، ص84

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

يلحظ مما سبق أن وجه الشذوذ في هذه الكلمات التي أوردها ابن منظور هو الاستغناء بـ(مُفعَلٍ) عن (مُفعِل)، ومما نلحظه أيضاً أن هذا الشذوذ هو شذوذ قاعدة، أي خرجت هذه الأسماء عن قياس القاعدة فقط، لكن الشائع في الاستعمال هو (مُفعَل) أي بفتح العين في الأبنية السابقة، ونلحظ من خلال ما نقله ابن منظور أن صيغ أسماء الفاعل التي حكم عليها بالشذوذ جاءت لتحقيق أمن اللبس، وكلّ بناءٍ منها يعطي دلالة خاصة.

وبهذا نطمئن إلى أنّ الاستخدام اللغوي جاء مؤيداً للبناءين القياسي والسماعي في كل استخدام، إذا ورد أَسْهَب (مُسهِب) و(مُسهَب)، وأَلفَج (مُلفِج) و(مُلفَج)، وأَحصن (مُحصِن) و(مُحصَن)، وأَسهم (مُسهِم) و(مُسهَم). وهناك فرق في الدلالة بين كل من الصيغتين.

ويبدو لي أن مصطلح الشذوذ يتعاور مع مصطلح الاستغناء في كثير من تفسيرات اللغويين حول وجود مثل هذه الأنماط اللغوية، وهذا ما نجده في كلام الرضي حينما عدّ (مُفْعَل) بفتح العين عن (مُفْعِل) من باب الاستغناء، ولم ينص على مسألة الشذوذ فيها[43]، إلا أنّ عبد الفتاح الحموز ذهب إلى أنّ ذلك من مواضع اللبس في العربيّة؛ لأنّ اسم الفاعل يختلط باسم المفعول؛ لأنّ مُفعَل من أبنية اسم المفعول، فلا بدّ من قرينة تحقّق دلالتها على أسماء الفاعلين[44].

(اسم الفاعل من أَفْعل على فاعِل):

ورد في لسان العرب مجموعة من أسماء الفاعل من (أَفْعل) الرباعي على "فاعل" شذوذاً، وهذا على غير قياس، والقياس في ذلك (مُفْعِل).

4 - (بَاقِل):

جاء في لسان العرب في مادة "بقل": "قال ابن جنى: مكان مُبْقِل هو القياس، وباقل أكثر في السماع، والأول مسموع أيضاً، الأصمعي: أَبْقَل المكان فهو باقل من نبات البَقْل... الجوهري: أَبْقَل الرَّمْث إذا أَدْبَى وظهرت خُضْرة ورقه، فهو بَاقِل. ولم يقولوا مُبقِل...، قال: وهو من النوادر. قال ابن بري: وقد جاء مُبْقِل في الشعر، قال أبو نجم:

يَلْمَحْنَ من كلِّ غميس مُبْقِل

وقال ابن هرمة:

لَرُعْت بصَفْراء السُّحالةِ حُرّةً لها مَرْتَعُ بين النَّبِيطَين مُبْقِل

... قال ابن سيده: وبَقل الرَّمْث يَبْقُل بَقْلاً وبُقُولاً وأَبْقل، فهو باقل، على غير قياس"[45].

إنّ وجود هذا الاستعمال للصيغة القياسية في عدة أبيات شعرية يؤكد كلام ابن جني أن القياس (مُبقِل) مسموع.

5 - (حَانِط):

وجاء في لسان العرب في مادة (حنط): "يقال: أَحْنَط فهو (حَانِط) و(مُحْنِط) وإنه لحسن الحانِط... قال ابن سيده: قال بعضهم: تقول أَحْنَط الرّمث فهو حَانِط، على غير قياس"[46].

(قَارِب):

نقل ابن منظور: " قال الأصمعي: قالوا: أَقْرَب القوم، فهم قَاربون، ولا يقال مُقْرِبُون، قال وهذا الحرف شاذ"[47].

6- (مَاحِل):

جاء في لسان العرب في مادة "محل": "ابن السكيت: أَمْحَلَ بلد، هو مَاحِل، ولم يقولوا مُمْحِل، قال: وربما جاء في الشعر، قال حسان ابن ثابت:

إمَّا ترَى رأسي تَغَيّرَ لَوْنُه شَمَطاً فأَصْبَحَ كالثَّغام المُمْحِل"[48]

---

[43] ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الكتب العلمية-بيروت، جـ2/199.

[44] الحموز، عبد الفتاح، التصغير في مضان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1988م، ص29.

[45] ابن منظور، اللسان،،60:11

[46] ابن منظور، اللسان،،278:7

[47] ابن منظور، اللسان،،671:1

[48] ابن منظور، اللسان، 617:11

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

(وَارِس): جاء في لسان العرب في مادة (ورس): أَوْرَس المكان، وأَوْرَس الرَّمث أي اصفرّ ورقه،... فهو وَارِس والقياس مُوْرِس... الصحاح:...أَوْرَس الرِّمث فهو وَارِس، ولا يقال مُوْرِس، وهو من النوادر،... وقال أبو حنيفة:... وزعم بعض الرواة الثقات أنه يقال مُوْرِس، وقد جاء في شعر ابن هَرْمة قال:

وكأَنَّما خُضِبَتْ بحَمْضٍ مُورِس آباطُها من ذي قُرُونِ أبابِلِ"[49]

7 - (يَافِع):

وفي مادة "يفع" في لسان العرب: "أَيْفَع أي ارْتَفع، وهو (يَافِع) على غير قياس، ولا يقال (مُوفِع)، وهو من النوادر... قال الأزهري: القياس في ذلك مُوفِع وجمعه أَيْفاع"[50].

8 - (يَانِع):

كذلك أينع الثَّمَر فهو يَانِع، ونقل ابن منظور عن ابن كيسان: ويقال: أيْنَع الثَّمر، فهو يَانِع ومُونِع كما يقال أيْفع فهو يَافع[51].

وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب: "أَفْعل فهو فاعِل إلا أَعْشَبت الأرض فهي عَاشِب، وأَوْرس الرّمث فهو وَارِس، وأَيْفَع الغلام فهو يَافِع، وأَبْقلتْ الأرض فهي بَاقِل، وأَغْضَى الرجل فهو غَاضٍ، وأَمْحَل البلد فهو مَاحِل"[52]. وعدّ ابن هشام كلاً من هذه الألفاظ شاذة وخارجة عن القياس[53].

وحاول الأثري أن ينفي صفة الشذوذ عن هذه الألفاظ من خلال جمع أكبر عدد من أسماء الفاعل التي جاءت على زنة (فَاعل) من (أَفْعَل) وأوجد لها أصولاً ثلاثية من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية مثل الصحاح وتاج العروس ولسان العرب وغيرها، فنجده يقول: "ويُلاحظ أن صاحب القاموس المحيط قد ذكر الفعلين، ولم يذكر الوصفين منهما، لوضوح سبيلهما في الاشتقاق"[54]. ويقصد الأثري بالفعلين (أَغْضَى، وغَضِى)، ليرد الشذوذ عن (غاضٍ من أغضى)، وكأنه يريد القول أن أسماء الفاعل هذه أُخذت من الثلاثي وليس من أفعل الرباعي.

ويبدو لي بعد هذا العرض لما جاء من صيغ أسماء الفاعل الخارجة عن القياس، أنها على رغم خروجها عن القياس إلى أنها جاءت أكثر استعمالاً مما جاء على القياس، وهذا ما يحدّده الاستعمال اللغوي في البيئات اللغوية الاستعمالية، إضافة إلى الاعتماد على معياري السماع والقياس، فنجد السماع يزيد على القياس في كثير من البيئات اللغوية الاستعمالية، وهذه مسألة أثبتها حسين الرفايعة من خلال تتبعها في معجمي القاموس المحيط وتاج العروس، من حيث استخدام الأصل القياسي، والعدول عنه إلى البناء الشاذ المستخدم الذي يمثّله الجانب السماعي[55].

وعزا الدكتور الرفايعة هذا الشذوذ إلى أن ما جاء على (فاعل) من (أفعل) يُحْمَل على معنى النسب، وصيرورته الذي اختص به بناء الفاعل[56].

وقد تكون هذه الصيغ التي خرجت عن القياس، ناتجة عن توهم، وخلط بين اسم الفاعل من (فَعَل)، وبين من اشتق اسم الفاعل من (أَفعَل)، وذلك بحذف الزائد، أو أن الأصل الاستعمالي للفعل يكون على (فَعَل) الثلاثي، وفي مرحلة لاحقة من عمر اللغة زيدت الهمزة في أوله عند بعض القبائل العربية ليحدث الترادف بين فعَل وأفعَلَ، وبقي اسم الفاعل مشتقاً من الثلاثي لا من الرباعي[57].

---

[49] ابن منظور، اللسان، 251:6

[50] ابن منظور، اللسان، 414:8

[51] ابن منظور، اللسان، 415:8

[52] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 33

[53] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـ95/3.

[54] الأثري، محمد بهجة، نظرات فاحصة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، 95

[55] الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص166-179،

[56] االرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 200

[57] المصاروة، جزاء، الترادف بين صيغتي فعَل وأفعلَ في العربية، حوليات آداب عين شمس، 2009، 37، ص 84

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

المطلب الثالث: الصفة المشبهة

الصفة المشبهة: لفظ مصوغ من مصدر اللازم للدلالة على معنى ثابت في الموصوف، أو القريب من الثابت، وأشهر أوزانها: أَفعل الذي مؤنثه فَعلاء، وفَعْلان الذي مؤنثه فَعلى، وفَعَل، وفُعُل، وفُعال، وفَعال[58].

الفرع الأول: ما جاء شاذاً في فعيل:

فَعيل صفة تؤخذ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت ولا زمان لها؛ لأنها تدل على صفات ثابتة، وتأتي من فَعُل يَفْعُل، ولكن هناك بعض الصفات جاءت على فَعيل، وأُخذت من الفعل المتعدي مثل: عَليم وسَميع وحَفيظ، وسوف أقدم ما نقله ابن منظور من آراء علماء العربية في هذا الخصوص:

1- (عَريف):

قال ابن منظور في مادة "عرف": "العَريف والعَارِف بمعنىً، مثل عَليم وعالم... قال سيبويه: هو فَعِيل بمعنى فاعل كقولهم ضَرِيب قِداح، والجمع عرفاء. وأمر عَريف وعارِف: مَعروف، فَاعل بمعنى مفعول"[59]. وكذلك نقل ابن منظور رأي سيبويه في كل من ضريب وصريم[60].

وذكر ابن منظور في مادة "علم": "قال ابن جني: لما كان العلم قد يكون الوصف بعد المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزةٌ، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى فَعُل صار عالماً في المعنى كعليم، فُكسّر تَكْسيره، ثم حملوا على ضدّه فقالوا جهلاء كعلماء"[61].

وقد تكون فَعِيل هنا دلالتها المبالغة وهذا ما يراه أبو حيان بقوله: "وأما فَعيل المحول من فاعل للمبالغة فهو منقاس كثير جداً، خارج عن الحصر كعَليم وسَميع وقَدير وخَبير وحَفيظ في ألفاظ لا تحصى"[62].

إن ما نقله ابن منظور عن ابن جني يوضح لنا ماهية وجود هذه الصفات المشبهة من الفعل المتعدي، وهي عملية نقل من صيغة (فَعَل) المتعدي إلى (فَعُل)، والذي سوّغ ذلك هو المعنى، حيث أريد من هذه الصفات الثبوت واللزوم فكل من (سَميع) و(عَليم) و(عَريف) وغيرها، هي صفات ثابتة لا تقبل الزوال.

وردّ حسين الرفايعة هذا الشذوذ إلى الحمل على المعنى، معنى اللزوم وثبوت الوصف المتوافر في بناء (فعيل) بحيث حُمِلت على تلك المفردات الشاذة، التي خرجت من باب (فاعل) المشتق من اللازم والمتعدي إلى باب (فعيل) المشتق من اللازم؛ لأن النقل من (فَعِل وفَعَل) إلى (فَعُل) يشعر باستقرار المعنى، وثبوت الوصف في صاحبه، فلما صار العلم طبيعة وسجية في صاحبه، قيل (عليم)، وعلى هذا النحو صارت مفردات هذا الباب شاذة[63].

الفرع الثاني: الشذوذ في أَفعل:

صيغة أَفْعَل تأتي من الفعل اللازم قياساً مطرداً، لما دل على لون أو على عيب ظاهر، أو حلية ظاهرة، ومؤنثه فَعلاء[64]، وفي لسان العرب هناك صفات جاءت على أَفْعَل، ولكن خرجت عن قاعدته، وهي:

1- (أَشْيَب):

جاء أيضاً في مادة "شيب": "شَاب يَشِيب شَيْبَاً، ومَشِيباً، وشَيبة، وهو أَشْيَب على غير قياس، لأن هذا النعت من باب فَعِل يَفعَل، ولا فعلاء له"[65]. بالرغم من أن أَشْيَب دلت على عيب ظاهر، فهو من باب فَعَل. فقياسه على فيعل بكسر العين.

ذكر الزبيدي: "شَاب يَشِيب شَيْباً ومَشِيباً. وهو أَشْيَبُ على غير قياس، لأنّ هَذا النعت إنّما يكون من فَعِل كفَرِح وشرطه الدّلالة على العُيُوب أَو الألْوان كما قال شيَخُنا... والأَشْيَب: لا على القياس، بل على وزن الوصف من المعايب الخلقية كأَعْمى وأَعْرَج فعدّوه من العيوب"[66].

---

[58]الحملاوي، شذا العرف في الصرف،89

[59]ابن منظور، اللسان، 387:9، انظر سيبويه، الكتاب،4:7

[60]ابن منظور، اللسان،334:12

[61]ابن منظور، اللسان،417:12

[62] الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العالمية، بيروت، 1993م، 172:3

[63]الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،216

[64]الحملاوي، شذا العرف في فنون الصرف،89

[65]ابن منظور، اللسان، شيب،512:1

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

ومما يؤكد أيضاً شذوذها ما جاء به الشيخ الغلاييني: "وشَذَّ مجيئُها من حَمِق يَحمقُ على أَحْمق. ومن "شَاب يَشِيب" على أَشْيب، ومن "قَطع وجَذم" على أَقْطع وأَجْذم. لأن أَحمَق وإن كان من باب "فعل" المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن فقياسه أن يكون على وزن "فَعِل" بكسر العين. وقد قالوا عيب ظاهر، فهو من باب "فَعَل" المفتوح العين. فقياسه أن يكون على وزن "فيعِل" بكسر العين، كطيِب وضيِق، من طَاب يَطيب، وضاق يَضيق. و"أقطع وأجذم"، وإن دلّا أيضاً على عيب ظاهر، فهما من باب "فَعَل"، المفتوح العين، وحقهما أن يكونا بوزن اسم المفعول أي "مَقْطوع ومَجْذوم"[67].

وأعتقد أن هذه الصفات التي نعتت بالشذوذ؛ لأنها حُمِلتْ على المعنى، فصفة الشيب والجذم والحمق هي صفات ثابتة لصاحبها كالعيوب الخلقية رغم حدوثها الطارئ إلا أنها أصبحت ثابتة، وأفعل تدل على الثبوت.

وجاء حسن عباس بإباحة استخدام الصيغ السماعية في الصفة المشبهة: "هناك صيغ أخرى سماعية، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعه، فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما شاء منها، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة، ولاسيما الصيغ المشهورة. أما إذا لم توجد صيغة مسموعة، أو وجدت ولكنه لا يعرفها فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية"[68].

المطلب الرابع: اسم التفضيل:

اسم التفضيل: اسم يؤخذ من الفعل ليدل على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحداهما على الآخر في تلك الصفة. وقياسه أن يأتي على (أَفْعل) ولا يصاغ اسم التفضيل إلا من فعل ثلاثي الأحرف مثبت، متصرف، تام، قابل للتفضيل، غير دال على لون أو عيب أو حلية[69]. وعند إرادة التفضيل أو التعجب من الأفعال التي لم تستوف الشروط المذكورة، يجب أن يؤتى بصيغة من فعل مستوف الشروط، ثم يؤتى بمصدر الفعل غير مستوفي للشروط ليكون تميزاً[70].

وجاء في لسان العرب بعض صيغ "أفعل التفضيل" أو التعجب التي لم تستوف الشروط، وصيغت مباشرة من الفعل غير المستوفي للشروط وهذا حكمه الشذوذ، ومما يمثل ذلك ما نقله ابن منظور فيما يلي:

1 - (أبيض):

نقل ابن منظور في مادة "بيض": "كنت أشدّ بياضاً. الجوهري: "هذا أشدُّ بياضاً من كذا، ولا تقل أبيض منه، وأهل الكوفة يقولونه ويحتجون بقول الراجز:

جارِية في دِرْعِها الفَضْاضِ أَبْيَضُ من أُخْتِ بني إياضِ

قال المبرد: ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه، أما قول الآخر:

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أَكْلُهمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرْبال طَبَّاخ

فيحتمل أن لا يكون بمعنى أَفْعَل الذي تصحبه مِن للمفاضلة، وإنما هو بمنزلة قولك هو أَحْسَنُهم وجهاً وأكرمُهم أباً، تريد حسَنهم وجهاً وكريمهم أباً، فكأنه قال: فأنت مُبْيَضُّهم سِرْبالاً، فلما أضافه انتصب ما بعده على تمييز"[71].

2- (أزهى):

في مادة "زها" ورد في لسان العرب: "ومن كلامهم: هي (أَزْهَى) من غُرابٍ، وفي المثل المعروف (زَهْوَ الغُرابِ)، بالنصب،... وقال ثعلب في النوادر: زُهِيَ الرجل وما أَزْهاه فوضَعُوا التعجب على صيغة المفعول، قال: وهذا شاذٌّ إنما يقع التعجب من صيغة فِعْل الفاعل، قال: ولها نظائر قد حكاها سيبويه"[72].

---

[66] الزبيدي، تاج العروس، شيب،610:3

[67] الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط39، 2001، 187:1

[68] حسن، عباس، النحو الوافي، آوند دانش، ط1، 2004م ،290،289:3

[69] الحملاوي، شذا، العرف في فن الصرف،92، انظر: شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، 1980م، 118

[70] الحملاوي، شذا، العرف في فن الصرف،95

[71] ابن منظور،اللسان، بيض،122:7

[72] ابن منظور،اللسان، زها، 359:14

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

وفي مادة "شغل" نقل ابن منظور: "قال ثعلب: شُغِل من الأفعال التي غُلّبت فيها صيغة ما لم يُسّم فاعله، قال: وتعجَّبوا من هذه الصيغة فقالوا ما أَشْغَله، قال: وهذا شاذّ إنما يُحفظ حِفظاً، ولا يتعجّب مالم يَسّم فاعله"[73].

أما في مادة "جنن": نقل ابن منظور: "وقالوا ما أَجنّه، قال سيبويه: وقع التعجب منه بما أَفعله، وإن كان كالخُلُق لأنه ليس بلون في الجسد ولا بخلقة فيه، وإنما هو من نقصان العقل. وقال ثعلب: جُنَّ الرجل وما أَجنّه، فجاء التعجب من صيغة فِعْل المفعول، وإنما التعجب من صيغة فِعْل الفاعل، قال ابن سيده: وهذا ونحوه شاذٌّ، قال الجوهري: وقولهم في مَجْنون ما أَجَنّه شاذ لا يقاس عليه"[74].

يتضح مما سبق وجه الشذوذ هنا صياغة التعجب من المبني للمجهول، لأن التفضيل والتعجب تصاغان من المعلوم فقط.

3 - (أَحْنِك الشَاتين):

من الأشكال التي قد يأتي عليها اسم التفضيل والتعجب على الشذوذ، أن تكون هناك صيغ لا فعل لها، وهذا ما جاء به ابن منظور في مادة "حنك": "أَحْنك الشاتين وأَحْنك البعيرين أي آكلُهما بالحَنَك، قال سيبويه: وهو من صيغ التعجب والمفاضلة، ولا فعل عنده... وقولهم: هذا البعير أَحْنَك الإبل مشتق من الحنك، يريدون أَشَدّها أكلاً، وهو شاذّ لأن الخلقة لا يقال فيها ما أَفْعلَه"[75].

جاء هذا أيضاً في مادة "أبل": "قال سيبويه: هذا من آبَل الناس أي أشدّهم تأنقاً في رِعْية الإبل وأعلَمهم بها، قال: ولا فعل له"[76].

4 - (ما أَبْغَضَه):

جاء في اللسان في مادة "بغض": "الجوهري: قولهم ما أَبْغَضَه لي شاذّ لا يقاس عليه، قال ابن بري: إنما جعله شاذّاً لأنه جعله من أَبْغَض، والتعجب لا يكون من أَفْعَل إلا بأَشدّ ونحوه، قال: وليس كما ظنّ بل هو من بَغُضَ فلان إليّ، قال: وقد حكى أهل اللغة والنحو: ما أَبْغَضَني له إذا كنت أنت المبغِضَ له، وما أَبْغَضَني إليه إذا كان هو المبْغِضَ لك"[77].

ومن خلال كلام ابن بري الذي نقله ابن منظور يتضح لنا أنه يمكن ردّ الشذوذ باعتبار أنّ (ما أَبْغَضه) لم تأخذ من فعل رباعي (أبغض)، بل أخذت من (بَغُض).

المطلب الخامس: صيغ المبالغة

صيغ المبالغة: أسماء تشتق من الأفعال تدل على ما يدل عليه معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه. والصيغ الأكثر شيوعاً وشهرة في صيغ المبالغة هي: فَعَّال، وفَعُول، ومِفعال، وفَعِيل، وفَعِل[78]. ولكن هناك صيغ شذّت عن قياسها بزيادة الهاء في بعض الصيغ، وصيغ أخرى عدّها الصرفيون غير قياسية، لأنها صيغت من غير الثلاثي، وذلك من خلال ما نقله ابن منظور عن بعض علماء العربية:

الفرع الأول: زيادة الهاء في مِفْعال:

1 - (مِطْرابة):

ورد في لسان العرب في مادة "طرب": "رجل طَروب مِطْراب ومِطْرابة، الأخيرة عن اللحياني: كثير الطَّرَب، قال: وهو نادرٌ"[79].

2- (مِعْزابة):

نقل ابن منظور في مادة "عزب": "المِعْزابة: الذي طالت عُزُوبَتُه، حتى ما لَه في الأهل من حاجة، قال: وليس في الصفات مِفْعالة غير هذه الكلمة. قال الفراء: ما كان من مِفْعَال، كان مَؤنثه بغير هاء؛ لأنه انْعَدل عن النُّعوت انْعِدالاً أَشدّ من صبور وشكور، وما أَشبههما، مما لا يؤنث، ولأنه شُبِّه بالمصادر لدخول الهاء فيه، يقول امرأة مِحْمَاق ومِذْكَار ومِعطار. قال وقد قيل: رجل مِجْذامة اذا كان قاطعاً للأُمور، جاء على غير قياس، وإنما زادوا فيه

---

[73] ابن منظور.اللسان، شغل،353:11
[74] ابن منظور،اللسان، جنن،:96:13
[75] ابن منظور،اللسان، حنك،415:10
[76] ابن منظور،اللسان، ابل،515:10
[77] ابن منظور، اللسان، بغض،119:7
[78] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،86
[79] ابن منظور، اللسان، طرب،96:1

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

الهاء؛ لأن العرب تُدخِل الهاء في المذكر، على جهتين إحداهما المدح، والأخرى الذم، إذا بولغ في الوصف. قال الأزهري: و المِعْزابة دخلتها الهاء للمبالغة أيضاً. وهو عندي الرجل الذي يُكْثر النُّهوض في ماله العَزيب، يَتتبّع مَساقط الغيث، وأُنف الكَلا، وهو مدح بالِغ على هذا المعنى"[80].

وعدَّ ابن خالويه زيادة الهاء دلالة أقوى للمبالغة، حيث قال: "ليس في الصفات مِفْعالة إلا حرفاً واحداً، قالوا: رجل مِعْزَابة، إذا طالت عُزْبته، وإنما هي مِفْعالة من عزب عنه"، وقال ابن خالويه في نفس الباب: "قيل: رجل مِجْذامة ومِطْرابة: أي يطرب ويقطع، والأكثر مِفْعَل ومِفعال بغير هاء"[81].

وفسّر ابن جني زيادة التاء في صيغ المبالغة بقوله: "لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أو مؤنثاً"[82].

ونلاحظ من خلال ما جاء في مادة "عزب" أنّ الهاء أضيفت إلى صيغة المبالغة لتعطي معنى إضافياً للمبالغة في المدح أو الذم، أي زيادة في المبالغة، وهذا يؤكد ما جاء به الأزهري كما نقله تاج العروس حين قال في معزابة: دخلت الهاء لمبالغة إضافية وهو لرجل طالت عزوبته، وجاء أيضاً أن المِعْزَابة هو من طالت عزوبته وماله من أهله من حاجة[83].

ويرى السامرائي أنّ هذه الهاء جاءت لتنقل هذه الصيغ من الوصفية إلى الاسمية: "كذا الأمر في المبالغة فإن التاء فيها حولت الوصف إلى الاسمية فقولك (هو راوية) يفيد الدلالة على الاسمية كالعارضة والداهية والنازلة"[84].

وذكر السامرائي أيضاً: "المبالغة في زيادة التاء لا تبقي الوصف على حاله وإنما تحول الوصف إلى الاسمية، فالعلّامة ليس هو العلّام مع زيادة في المبالغة، ولا النسّابة هو النسّاب مع زيادة في المبالغة، وإنما تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهار المسمى بذلك"[85].

الفرع الثاني: صيغ المبالغة من غير الثلاثي:

لا تبنى صيغ المبالغة من غير الثلاثي، فقد اشترط الصرفيون في صياغتها أن تبنى من الثلاثي، إلا أن هناك بعض الألفاظ نعتت بخروجها عن القياس، وذلك لصياغتها من الرباعيّ.

(فَعّال من أفعل):

1- (جَبّار):

في مادة "جبر" في لسان العرب نقل ابن منظور: "عن الفراء: لم أسمع فعَّالاً من أَفعل إلا في حرفين وهو جَبّار من أَجْبَرت، ودَرّاك من أَدْرَكت"[86].

جاء في مادة "درك": "رجل دَرّاك: مُدْرِك كثير الإدْراك، وقلما يجيء فَعَّال من أَفْعل يُفْعِل إلا أَنهم قد قالوا حَسّاس درَّاك، لغة أو ازدواج، ولم يجئ فَعّال من أَفْعل إلا دَرّاك من أَدْرَك، وجَبّار من أَجْبَره على الحكم أكرهه... قال ابن بري: جاء دَرَاك ودَرَّاك وفَعَال وفَعّال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي، وإن كان قد استعمل منه الدّراك"[87].

2- **(سآر):**

وجاء في مادة "سأر": جاء في الحديث: "إذا شَرِبتم فاسئروا، أي أَبْقوا شيئاً من الشراب في عقر الإناء، والنعت منه (سآر) على غير قياس لأنه قياسه مُسِئر، عن الجوهري: ونظيره جبّار... هو أحد من جاء أفعل على فعّال"[88].

---

[80] ابن منظور، اللسان، عزب، 1:594

[81] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 224

[82] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العربية، القاهرة، 1955م، 2:201

[83] الزبيدي، تاج العروس، عزب، جـ3/361.

[84] السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر، ط 2، 2007م، 107

[85] السامرائي، معاني الأبنية في العربية، 108

[86] ابن منظور، اللسان، جبر، 4:112

[87] ابن منظور، اللسان، درك، 10:419

[88] ابن منظور، اللسان، سأر، 4:417

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

ونلاحظ أن ابن منظور علل ذلك بأنه لغة أو ازدواج ونعته بالقلة.

أما صيغة فعيل للمبالغة من "أفعل" فقد ورد في مادة "سمع" في اللسان: "قال الأزهري: والعجب من قوم فسَّروا السَميع بمعنى المُسْمِع فِراراً من وصف الله بأن له سَمْعاً، وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه، فهو سَمِيع ذو سَمْع بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سَمْعه كسَمْع خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف، قال: ولست أنكر في كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامِع مثل عِليمٍ وعالِم وقديرٍ وقادِر"[89].

ومن خلال استقرائي لمواضع الشذوذ في صيغ المبالغة في لسان العرب لا تتجاوز بضعة ألفاظ خالفت الضوابط المعياريّة لصيغ المبالغة، ويبدو لي أنّ هذه المواضع جاءت نتيجة التطور اللغوي، ومن المحدثين من عدّهُ من باب رواسب صراع الأنماط اللغويّة التي تكشف مرحلة من مراحل التّطور اللغوي[90]، ولا ننسى أنّ أفعل وفَعل يقع بينهما الترادف كثيراً، فقد روت بعض المعاجم مثلاً أن (جَبَر) و (أَجبَر) بمعنى واحد[91].

المطلب السادس: اسم الآلة

اسم الآلة: اسم مصوغ من الفعل الثلاثيّ المجرد المتعدي، للدلالة على أداة يكون بها الفعل، وله الأوزان الثلاثية التالية: مِفْعال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة[92]. وقد جاء في لسان العرب مجموعة من أسماء الآلة التي تغير بناؤها عن القياس:

1 - (مُدْهُن)

في مادة "دهن" نقل ابن منظور: "المُدْهُن، بالضم لا غير: آلة الدُّهْن، وهو أحد ما شذّ من هذا الضرب على مُفْعُل مما يُستعمَل من الأدوات، والجمع مَداهن. الليث: المُدْهُن لما كان في الأصل مِدْهناً، فلما كثر في الكلام ضمّوه. قال الفراء: ما كان على مِفْعِل ومِفْعلة مما يُعْتمل به فهو مكسور الميم نحو مِحْرَز ومِقْطَع ومِسَلّ ومِخَدّة، إلا أحرفاً جاءت نوادر بضم الميم والعين وهي: مُدْهُن ومُسْعُط ومُنخُل ومُكْحُل ومُنْصُل والقياس مِدْهَن ومِنْخَل ومِسْعَط ومِكْحَل"[93].

2- (مُنْخُل):

وجاء أيضاً في مادة "نخل" في لسان العرب: "المُنْخُل والمِنْخَل: ما يُنْخَل به، لا نظير له إلا قولهم مِنْصُل ومُنْصَل، وهو أحد ما جاء من الأدوات على مُفْعل، بالضم"[94].

3- (مُكْحُلة):

جاء أيضاً في لسان العرب: "المُكْحُلة الوعاء، أَحد ما شذَّ مما يرتفق به فجاء على مُفْعُل وبابه مِفْعَل، ونظيره المُدْهُن والمُسْعُط، قال سيبويه: وليس على المكان إذ لو كان عليه لفُتح؛ لأنه من يَفْعُل، قال ابن سكيت: ما كان على مِفْعَل ومِفْعَلة مما يعمل به فهو مكسور الميم مثل مِخرز ومِبْضَع ومِسَلة ومزرعة، إلا أحرفاً جاءت نوادر بضم الميم والعين وهي: مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُدْهُن ومُكْحلة ومُنْصل"[95].

من خلال ما نقله ابن منظور في المواد اللغوية السابقة، يتضح لنا أنّ الشذوذ في اسم الآلة يتمثل بضم الميم والعين في(مُفْعُل)، ونلحظ أيضاً أنّ دائرة الاستعمال اتسعت للصيغتين "مُفْعُل" و "مِفْعَل" بالضم والكسر، وقد سوّغ سيبويه هذا الخروج، بأن تغير الحركة جاء ليرفع اللبس وإعطاء دلالة أخرى غير الدلالة العامة لاسم الآلة، فقال: ونظير ذلك المُكْحُلة لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكحل، وكذلك المُدُق صار اسماً كالجلمود[96].

ويوضح السامرائي ذلك بقوله: "قد تغير بناء الآلة عن القياس؛ لأنه لم يقصد بها قصد الفعل وذلك نحو: المُنْخُل والمُسْعُط والمُدُق والمُكحلة – فالمنخل ليس لكل ما يُنخل به، بل هو اسم مخصوص بآلة معينة على هيئة معينة فلو نخلتَ بخرقة ونحوها لم يسم منخلاً، ولو أردت ذلك لبنيته على الأصل فقلت: مِنْخَل، وكذلك المُسْعُط: هو اسم

---

[89] ابن منظور، اللسان، سمع، 329:8

[90] الفقراء، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص74.

[91] ابن منظور، اللسان، جبر، 116:4

[92] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، 98، ينظر،شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،121

[93] ابن منظور، اللسان، دهن، 161:13

[94] ابن منظور،اللسان، نخل، 13: 519

[95] ابن منظور،اللسان، كحل،:584:11

[96] سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 94:4

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

لما يوضع فيه السعوط ويكون على صفة مخصوصة، وكذلك المُدق ليس اسماً لكل ما يدق به بل هو مخصوص بنوع مما يدق به كفِهر العطار"[97]. وأجاز عباس حسن استخدام هذه الألفاظ المسموعة حيث قال: "ولما كانت تلك الأوزان وأشباهها خارجة عن الصيغ القياسية، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب، وجاز اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن "مِفْعَل" أو"مِفعَلة"، أو"مِفْعَال" وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة"[98].

المطلب السابع: اسم المفعول من الثلاثي

1 - (مَعْوُود، مَقْوودة):

اسم المفعول من الثلاثي: هو اسم مشتق مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول دلالة على معنى مجرد الحدث، وعلى من وقع عليه هذا المعنى، ويصاغ من الثلاثي على زنة (مفعول)، ومن غير الثلاثي بإبدال ياء المضارع منه ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر[99]. أما بناء اسم المفعول من المعتل العين فتحذف واو اسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف، ثمَّ إن كانت عينُهُ واواً، تنقل حركتها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءً تحذف حركتها، ويكسر ما قبلها لتصحّ الياء[100]، إلا أن هناك مجموعة من أسماء المفعول المعتلة خرجت عن هذه القاعدة، وقد ذكر ذلك ابن منظور في معجمه:

2 - (مَعْوود):

ورد في لسان العرب: "رجل عَائد من قَوْم عُوَّد، وعُوَّاد، ورجل مَعُود، (مَعْوُود)، الأخيرة شاذة، وهي تميمية"[101].

3 - (مَقْوودَة):

وورد في لسان العرب في مادة "قود": "قاد الدابة قوْداً، فهي مَقُودة ومَقْوودَة، الأخيرة نادرة وهي تميمية"[102].

نلاحظ من خلال المادة السابقة التي أوردها ابن منظور أن وجه الشذوذ هو الإتمام في الواوات في اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف الواوي الذي تم بناؤه على مفعول، بالرغم من الثقل الصوتي الذي يحدث، وأكد سيبويه أن التميميين استثقلوا الإتمام في اسم المفعول من الأجوف الواوي، إلا في بعض الكلمات جاءت شذوذاً، فقال: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات، لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنهما يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"[103]. أما المبرد فيختلف مع سيبويه في ذلك، حيث يجعل استعمال هذه الأسماء بإتمام الواو جائزاً، وليس شاذاً، حيث يقول: "هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه مُمْتَنعاً عِند الضرورة إذ كان قد جاء في الكلام مثله، ولكنه يعتلّ لاعتلال الفعل. والذي جاء في الكلام ليس على فِعْل، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء قولهم: النَوُور، وقولهم سُرْت سُؤوراً ونحوه... وهذا أثقل من مَفْعول من الوَاو لأنَّ فيه واوين وضمّتين. وإنّما ثَمّ واوان بينهما ضمّة"[104].

ومن خلال كلام ابن منظور عن هذه النماذج من اسم المفعول الشاذة، وخروجها عن القياس، نرى أنّ ذلك جاء من باب لهجي، وهي لهجة قبيلة تميم، فالتميميون قاسوا المعتل على الصحيح فأتموا اسم المفعول طرداً للباب على الوتيرة الواحدة.

ولعل وجود هذه الصيغة إلى يومنا هذا يؤكد على وجود جذور لها، وقد جاء بذلك الدكتور فوزي الشايب، وعدّ كل من "مَقْوول ومَقْوود ومَعْوود" من الأصول المرفوضة أو ما يؤثر بعضهم تسمية بـ (الركام اللغوي للظواهر

---

[97] السامرائي، معاني الأبنية في العربية،112

[98] حسن، عباس، النحو الوافي،260:3

[99] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـ96/3، ينظر شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،116

[100] الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، 180:1

[101] ابن منظور، اللسان، عود،319:3، انظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب،60

[102] ابن منظور،اللسان،370:3

[103] سيبويه، الكتاب 349:4

[104] المبرد، المقتضب،119:2

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

اللغوية المندثرة) فهي مجرد آثار لغوية احتفظ بها في بعض اللهجات العربية بسب بطء وتدرج التطور اللغوي فيها بالنسبة إلى غيرها من اللهجات[105].

وأكد ذلك الدكتور غالب المطلبي، بأن تفسير ظاهرة الإتمام في المعتلات تعود إلى اللهجات حيث قال: اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين يائياً كان أو واوياً فقياس أهل الحجاز أن يقولوا فيه مَبْيع ومَدْيْن، وفي اسم المفعول من الواو يقولون مَقْود ومَعْود من قَاد وعَاد. أما التميميون فيقولون مَبْيوع ومَخْيوط ومَدْيون في المفعول اليائي العين من باع وخاط ودان، ويقولون مَقْوود ومَعْوود في الواوي العين من قَاد وعَاد، وإنه من الجائز أن تكون الصيغة التميمية أقرب عهداً من الصيغة الحجازية، وليست أصلاً كما ذهب إلى ذلك كثير من اللغويين العرب[106].

المطلب الثامن: اسم المفعول من الرباعي

1- (مَجْنون):

ورد في لسان العرب: "أَجَنّه الله، فهو مَجْنون، على غير قياس، وذلك لأنهم يقولون جُنّ، فبني المفعول من أَجنّه الله على هذا"[107].

2 - (محبوب):

ذكر ابن منظور في مادة "حبب" في لسان العرب: " أَحَبَّه فهو مُحِبّ، وهو مَحْبُوب، على غير قياس هذا الأكثر، وقد قيل مُحَبّ على القياس، قال الأزهري: وقد جاء المُحَبُّ شاذاً في الشعر، قال عنترة:

ولقد نَزلْت، فلا تَظُنّيّ غيرَه مِنّي بِمَنْزِلَة المَحبّ المُكْرَم

وحكى الأزهري عن الفرّاء قال: وحَبَبْتُه، لغة... قال الجوهري: وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يَفْعِل بالكسر، إلا ويشركُه يَفعُل بالضم، إذا كان متعدياً، ما خلا هذا الحرف. وحكى سيبويه: حَبَبتُه وأَحْبَبتُه بمعنى. أَبو زيد: أَحَبّه الله فهو مَحْبُوب. قال: ومثله مَحْزُون، ومَجْنُون، ومَزْكُوم، ومَكْزُوز، ومَقْرُوء وذلك أنهم يقولون: قد فُعِل بغير ألف في هذا كله، ثم يبنى مفعول من فُعِل، وإلا فلا وجه له، فإذا قالوا أفعله الله، فهو كله بالألف"[108].

3 - (مَحْمُوم):

ورد في لسان العرب في مادة "حمم": "حُمَّ الرجل: أصابه ذلك، وأَحَمَّه الله وهو مَحْمُوم، وهو من الشواذ، وقال ابن دريد: هو مَحْمُوم به، قال ابن سيده: ولست منها على ثقة، وهي أحد الحروف التي جاء فيها مَفعُول من أَفْعَل لقولهم فُعِل، وكأنّ حُمّ وضعت فيه الحُمّى"[109].

4 - (مَضْنُوك):

جاء في مادة "ضنك": "الضُّنْكَة والضُّنَك، بالضم: الزُّكام، وقد ضُنِك، على صيغة ما لم يسم فاعله، فهو مَضْنُوك إذا زُكِم، والله أَضْنكه وأَزكمه... قال ابن الأثير: والقياس أن يقال مُضْنَك ومُزْكَم، ولكنه جاء على أُضْنِك وأُزْكِم"[110].

5 - (مَسْلُول):

في مادة "سلل" نقل ابن منظور: "قد سُلَّ وأَسَلّه الله، فهو مَسْلُول، شاذ على غير قياس، قال سيبويه: كأنه وُضع فيه السُّلُّ"[111].

6 - (مَبْرُوز):

جاء أيضاً في لسان العرب: "أَبْرَز الكتاب: أَخْرَجه، فهو مَبْرُوز، وأَبْرَزه نَشَره، فهو مُبْرَز، ومَبْرُوز شاذ على غير قياس جاء على حذف الزائد"[112].

---

[105]الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 75، 1989

[106]المطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات العربية، منشوارت وزارة الثقافة والأعلام، 201، 1984، ينظر في نفس الكتاب ص 194، ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، 3:184

[107]ابن منظور، اللسان، جنن، 13: 96

[108]ابن منظور، اللسان، حبب، 1: 289

[109]ابن منظور، اللسان، حمم، 12: 155

[110]ابن منظور، اللسان، ضنك 10: 462

[111]ابن منظور، اللسان، سلل، 11: 341

[112]ابن منظور، اللسان، برز، 11: 341

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

بعد عرض هذه المواد التي نقلها لنا ابن منظور في لسان العرب من صيغ لاسم المفعول، نلحظ أنها أخذت من أفعال غير إرادية ، ووجه الشذوذ فيها هو الاستغناء بصيغة اسم المفعول من فعل ثلاثي "مَفْعول" للإنابة عن اسم المفعول من الفعل الرباعي الذي جاء على وزن أَفْعل، فالقياس في ذلك كله هو أَفْعل "مُفْعَل"، أي أَجْنّه الله فهو مُجَنّ وأَحبّه فلان فهو مُحَبّ وهكذا.

وناقش سيبويه هذه القضية حيث قال: "وإنما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه، وإن لم يستعملا في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْت، ويذر على وذرت، وإن لم يستعملا"[113]، ويتضح من كلام سيبويه أن اسم المفعول في هذه الألفاظ ليس خارجاً عن القياس، لأنه لم يصغ من الرباعي، وإنما صيغ من ثلاثي غير مستعمل، فقاسه على الفعلين "يدع ويذر" اللذين استُعمل منهما المضارع ولم يُستعمل الماضي.

أما الأثري ذكر في بحثه الموسوم "مزاعم بناء اللغة على التوهم" بأن هذه المشتقات مبنية على أصول ثلاثية، وقد استخدمت العرب الفعل الثلاثي والفعل الرباعي، وسوغ ذلك باللهجات. فقد قال: "هذه المشتقات، التي جاءت على فَعيل أو مَفعول، وظن أبو منصور وابن سيده وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على توهم حذف الحرف الزائد، إنما هي مشتقات من أفعال ثلاثية، سمعها غيرهم ولم يسمعوها هم، وثبتت عن قبيل من العرب تعتز العربية بفصاحتهم، وتتناقل الناس أشعار شعرائهم، ويحتج أهل اللغة بكلامهم. وهؤلاء هم بنو عامر، وهم قوم حميد بن ثور، ولبيد بن ربيعة،... إنما تكلموا بلغة قومهم، ولم يتوهموا في شيء مما بَنوه عليها من كلام"[114].

وبهذه المحاولة للأثري أسقط دعوى بناء هذه المشتقات على التوهم، وجعل الحكم عليها بالشذوذ باطلاً نتيجة الاستقراء الناقص.

المطلب التاسع: اسما المكان والزمان

اسم المكان: اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان حدوث الفعل، وهو من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحا، أو معتلَّ اللام مطلقاً، وعلى "مَفعِل" بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً في معتل اللام، كمَجلِس، ومَبيْع[115].

ذكر لسان العرب مجموعة من أسماء المكان شذت عن القياس:

1 - (مَسْجِد):

جاء في مادة "سجد": "المَسْجَد والمَسْجِد: الذي يُسجد فيه... وقال الزجاج: كل موضع يتعبد فيه فهو مَسْجِد... وقال: وقد كان حكمه أَن لا يجيء على مَفْعِل ولكنه أَحد الحروف التي شذت وجاءت على مَفْعِل. قال سيبويه: وأما المسجد فإنهم جعلوه اسماً للبيت، ولم يأت على فَعَل يَفْعُل كما قال في المُدُقّ إنه اسم للجلمود، يعني أنه ليس على الفعل، ولو كان على الفعل لقيل مِدَقٌّ لأنه آلة، والآلات تجيء على مِفْعَل كمِبْخرَ ومِكْنس. ومِكْسَح. ابن الأعرابي: مَسْجَد بفتح الجيم، محراب البيوت، ومصلى الجماعات مَسجِد بكسر الجيم، والمساجد جمعها، والمساجد أيضاً: الآراب التي يسجد عليها والآراب السبعة مساجد.... الجوهري: قال الفراء: كل ما كان على فَعَل يَفْعُل مثل دخل يَدْخُل فالمَفْعَل منه بالفتح، اسماً كان أو مصدراً، ولا يقع فيه الفرق مثل دَخَل مَدْخَلاً وهذا مَدْخَلُه، إلا أحرفاً من الأسماء ألزموها كسر العين، من ذلك المَسْجِد، والمطلِع والمغرِب والمشرِق والمسْقِط والمفْرِق والمجْزِر والمسْكِن والمفْرِق من رَفَق يَرْفُق والمِنْبِت والمنْسِك من نَسَك يَنسُك، فجعلوا الكسر علامة الاسم، وربما فتحه بعض العرب في الاسم، فقد روي مَسْكَن ومَسْكِن، وسمع المَسْجَد والمَسجِد ومَطلِع ومطلَع، قال: والفتح فيه كله جائز وإن لم نسمعه، قال ومن كان من باب فَعَل يَفْعِل، مثل جلس يَجْلِس فالموضع بالكسر، والمصدر بالفتح للفرق بينهما. تقول نَزل منزَلاً بفتح الزاي، تريد نَزل نزولاً، وهذا مَنزِله، فتكسر، لأنك تعني الدار، قال: وهو مذهب تفرد به هذا الباب من بين أخواته، وذلك أَن المواضع والمصادر في غير هذا الباب ترد كلّها إلى فتح العين ولا يقع فيها الفرق، ولم يكسر شيء فيما سوى المذكور إلا الأحرف التي ذكرناها"[116].

2 - (مَسْقِط):

وفي مادة "سقط" ذكر ابن منظور: "المسْقَط بالفتح: السقوط... ومَسْقِط الشيء ومَسْقَطه: موضع سُقُوطه، الأخيرة نادرة. وقالوا: البصرة مَسْقَط رأسي ومَسْقِطه... المسْقِط مثل المجْلِس: الموضع، يقال: هذا مَسْقِط رأسي، حيث

---

[113] سيبويه، الكتاب، 67:4

[114] الأثري، نظرات الفاحصة في قواعد رسم الكتابة، مزاعم بناء اللغة على التوهم،127

[115] الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف،95، انظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،120

[116] ابن منظور، اللسان، سجد،320:3

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

ولد، وهذا مسقِط السوط، حيث وقع، وأنا في مَسْقِط النجم، حيث سَقط، وأتانا في مَسْقِط النجم أي حين سَقَط، وفلان يَحنّ إلى مَسْقِطه أي حيث ولد"[117].

3- (مَطْلِع):

في مادة "طلع": طَلَعت الشمس والقمر والفجر والنجوم تَطْلُع طُلُوعاً ومَطْلِعاً ومَطْلَعاً، وهي طالعة.... و(المَطْلِع) الموضع الذي تَطْلُع عليه الشمس، وهو قوله عز وجل: هي حتى مَطْلِع الفجر، فإن الكسائي قرأها بكسر اللام، وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي عمرو وعاصم وحمزة: هي حتى مَطْلَع الفجر، بفتح اللام، قال الفراء: وأكثر القراء على مَطْلَع، قال: وهو أقوى في قياس العربية لأن (المَطْلَع)، بالفتح، هو الطلوع والمَطلِع، بالكسر، هو الموضع الذي تطلع منه، إلا أن العرب تقول طَلَعَتْ الشمس مَطلِعاً، فيكسرون وهم يريدون المصدر"[118].

نلاحظ من خلال ما نقله ابن منظور في لسان العرب من أمثلة على ما شذّ في بناء اسم المكان، وهي (مَطلِع) و(مَجمِع) و(مَسجِد)، أن وجه الشذوذ في ذلك هو بناء اسم مكان في هذه الألفاظ على (مَفْعِل) بكسر العين مما مضارعه يفعُل بالضم، والقياس فيها فتح العين.

ونلاحظ أيضاً أن سيبويه خصَّ هذا الشذوذ بقبيلة تميم، فهم من يكسرون العين في (مَفْعَل)، فيقول سيبويه: "وهذه لغة بني تميم، أما أهل الحجاز فيفتحون"[119].

وقد يكون هناك سبب دعا إلى هذا الكسر وتغير البناء وهذا ما ذكره سيبويه ووافقه الكثير من النحاة، جاء في شرح الرضي على الشافية: "قال سيبويه: لم تذهب بالمسجد مَذْهَب الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت. يعني أنك أخرجته عما يكون اسم الموضع، وذلك لأنك تقول:(المَقْتَل) في كل موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، وكذلك المسجد فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل: ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان في المسْجَد أو غيره فتحت العين لكونه مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل"[120].

وبهذا يكون تفسير سيبويه أن التغيير في البناء جاء لتغيير المعنى وإعطاء معنى أكثر دقة وتخصصاً، وذلك واضح في "مَسْقَط" و"مَسْقِط" و"مَسْجِد" و"مَسْجَد"، فالفتح أعطى معنىً عاماً للمكان فالمسجَد هو المكان العام الذي يصلي به الناس، فأما الكسر يعطي دلالة الدقة في تحديد المكان، فالمسجِد بالكسر هو مكان سجود الرأس.

وجاء عباس حسن ليؤكد أن المراجع اللغوية تنص على ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات دون الاقتصار على أحد الضبطين مثل مَسْجَد ومَطْلَع ومَسْقَط، ومَشْرَق، ومَغْرَب، ومَسْكَن، ومَجْمَع، ومَغْرَب، ومَرْفَق ومَنْسَك، فورود السماع بالفتح أيضاً، أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، أي اجتمع فيه القياس والسماع، ويقول عباس: وعلى هذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها وردت مكسورة وقياسها الفتح؛ لأنها وردت بالفتح أيضاً، كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً مع مراعاة للمسموع، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس. ويقول عباس حسن أيضا: أن كثيراً من أفعال هذه الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب، كمضارع الأفعال الصحيحة (رفَق، فرَق، جزَر، حشَر) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم، بل يجوز فيها الكسر أيضاً، طبقاً للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة، وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها، وتخصيصها بأنها: "وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح". ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها[121].

---

[117] ابن منظور،اللسان، سقط،315:7

[118] ابن منظور، اللسان، طلع،410:12

[119] سيبويه، الكتاب،414:3، ينظر، المطلبي، في الأصوات العربية،160

[120] الاستربادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م، 248:1. انظر:سيبويه، الكتاب،248:2

[121] حسن، عباس،النحو الوافي،253

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

الخاتمة:

قدّم هذا البحث شذوذ المشتقات في معجم لسان العرب وتمثلت مسوغات الشذوذ في هذه المسائل تتمثل فيما يلي:
المسوغ الأول: تحقيق أمن اللبس: وهو من أشهر المسوغات التي تُبرر بها ظاهرة الشذوذ الصرفي، فقد نقل ابن منظور آراء بعض العلماء التي تُبرر شذوذ بعض الأسماء بتحقيق أمن اللبس، وذلك إما صراحة أو ضمناً. وتتمثل هذه المسألة من خلال وجود اسم يعطي معنيين قريبين، وهذا يؤدي إلى حدوث لبس في الفهم، فيعمد العربي إلى أن يغير في إحدى هاتين الصيغتين من أجل تحقيق أمن اللبس، وهذه التغيرات تكون من خلال، إبدال حركة، أو قلب صوت، أو استخدام بناء بدلاً من بناء، أو إضافة صوت، أو مقطع صوتي، من أجل غاية دلالية.
المسوغ الثاني: التوهم: هو استخدم النحاة والصرفيون التوهم من أجل توجيه قضايا نحوية وصرفية كثيرة حُكِم عليها بالشذوذ، ويقصد بالتوهم ظن العربي أو تخيله لشي آخر، وربط سيبويه الغلط بالتوهم في بعض الأحيان ففي بعض قضايا الجمع كان يقول توهم وجمع كذا، وذلك غلط، وكان هذا المسوغ واضحاً في ما شذّ من الجموع في لسان العرب.
المسوغ الثالث: المسوغ اللهجي: جاء في هذا البحث بعض النماذج التي حُكم عليها بالشذوذ بسبب لهجة عربية ما، أي خروج البناء الصرفي عن قياسه بسبب انتشار الصيغة غير القياسية في لهجات قبائل عربية فصيحة.
المسوغ الرابع: الحمل على النظير والحمل على المعنى: هناك مسائل نعتت بالشذوذ في لسان العرب، تعلل بالحمل على النظير أو الحمل على المعنى.
المسوغ الخامس: الانسجام الصوتي والتخفيف: نقل ابن منظور في لسان العرب مجموعة من الأسماء، التي نعتت بالشذوذ، لعلة صوتية سواء مماثلة صوتية، أو طلباً للخفة.

المصادر والمراجع

1. الاثري، محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد49، العدد3-4، دمشق، 1974م.
2. الأثري، محمد بهجة، نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، تحرير المشتقات من مزاعم المشتقات، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد الطبعة الأولى، 1991م.
3. الإستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
4. الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العالمية، بيروت، 1993م.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العربية، القاهرة، 1955م.
6. ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
7. حسن، عباس، النحو الوافي، آوند دانش، ط1، 2004م.
8. حسن، نهاد فليح، النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2005م.
9. الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبط وشرح د. محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت،2001م.
10. الحموز، عبد الفتاح، التصغير في مضان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1988م.
11. ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد، المكتبة الجامعية، 2004م.
12. خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2003م.
13. الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
14. السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، دار عمار للنشر، ط 2، 2007م.
15. سمارة، رائف، منهج ابن منظور في لسان العرب، جامعة دمشق، ط1، 1996م.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (65) أبريل 2025
Volume (65) April 2025
IJOHSS

16. سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
17. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، 1980م.
18. الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 1989م.
19. العسال، خضر، ايراد القضايا الصرفية في لسان العرب لأبن منظور، مجلة حوليات التراث بمستغانم.
20. الغلاييني، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط39، 2001م.
21. الفقراء، سيف الدين، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية- دراسة صرفية دلالية إحصائية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004م.
22. فلفل، محمد عبدو، لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، 1993م.
23. فياض، سليمان، الأفعال العربية الشاذة، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.
24. كميل، محمد خالد احمد، شواذ النسب في العربية الظواهر والعلل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م.
25. المصاروة، جزاء، الترادف بين صيغتي فعَل وأفعلَ في العربية، حوليات آداب عين شمس، 2009م.
26. المطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات العربية، منشوارت وزارة الثقافة والأعلام، 1984م.
27. معتوق، أحمد محمود، المعاجم اللغوية العربية، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م.
28. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2009م.
29. نصار، حسين، المعجم العربي، نشأته وتطوره، ط2. مكتبة مصر، القاهرة، 1968م.
30. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.804